مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وقائع المؤتمر العلمي (البحث التاريخي في عصر التطور الرقمي) – تموز – July/2026

منهج أبي داود في السكوت عن الحديث ودلالته

م.م. ورود ضياء عبدالستار التكريتي
جامعة كركوك /كلية التربية للبنات/قسم علوم القرآن

worooddheeaa@uokirkuk.edu.iq

الملخص: الإمام أبو داود السجستاني (توفي عام ٢٧٥ هـ) أحد أبرز علماء الحديث، وقد كان له دورٌ بارزٌ في خدمة السنة النبوية وحفظها وتوثيقها. ألّف كتابًا بعنوان "سنن أبي داود"، وهو أحد الكتب الستة الرئيسية. اشتهر هذا الكتاب بمنهجه الفريد في اختيار الأحاديث وتصنيفها وتوثيقها، بل وبأسلوبه الخاص في الإشارة إلى حكم الحديث، لا سيما من خلال الصمت عنه، كما بيّن الإمام نفسه في رسالته إلى أهل مكة. لم يكن صمت أبي داود بلا سبب أو سهو، بل كان بيانًا موجزًا يحمل دلالات علمية بالغة الأهمية، يستحق التوضيح والتحليل. يُعدّ فهم منهجية أبي داود في الصمت عن الحديث، وما إذا كان هذا الصمت يُشير إلى الإقرار أو التيسير أو الصمت بدافع التعبد، من أهمّ المسائل في دراسات الحديث ونقد النصوص. وهذا جانبٌ هامٌّ يُسهم في فهم قواعد التوثيق عند علماء الحديث، ولا سيما في كتاب هذا الإمام..

الكلمات المفتاحية: الحديث، السنن، المسكوت، السنة ، منهج.

Abstract: Imam Abu Dawud al-Sijistani (d. 275 AH) was one of the most prominent scholars of Hadith, and he played a significant role in serving, preserving, and documenting the Prophetic Sunnah. He authored a book entitled "Sunan Abi Dawud," one of the six major Hadith collections. This book is renowned for its unique methodology in selecting, classifying, and documenting Hadiths, and even for its distinctive style in indicating the ruling on a Hadith, particularly through silence, as the Imam himself explained in his letter to the people of Mecca. Abu Dawud's silence was not without reason or oversight, but rather a concise statement carrying profound scholarly implications, deserving of clarification and analysis. Understanding Abu Dawud's methodology of remaining silent on a Hadith, and

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

whether this silence indicates approval, leniency, or a devotional silence, is among the most important issues in Hadith studies and textual criticism. This is a crucial aspect that contributes to understanding the rules of authentication among Hadith scholars, especially in the work of this Imam..

Keywords: Hadith, Sunnah, Maskut, Sunnah, Methodology.

المقدمة:

يُعدّ الإمام أبو داود السجستاني (توفي عام ٢٧٥ هـ) من أبرز علماء الحديث الذين أسهموا إسهامًا كبيرًا في خدمة السنة النبوية وحفظها وتوثيقها. وقد أرست مؤلفاته القيّمة، ومنها كتاب "سنن أبي داود"، الذي عُرف لاحقًا بأنه أحد الكتب الستة الرئيسية، الأساس لما سبق ذكره من خلال المنهجية التي وضعها في اختيار الأحاديث وتصنيفها وتوثيقها. كما أشار إلى حكمٍ في الحديث من خلال صمته، لا سيما في المسائل التي تناولها، كما أوضح في رسالته إلى أهل مكة. إن صمت أبي داود ليس صدفة، ولا هو ناتج عن نسيان، بل هو قولٌ دقيقٌ وحاسمٌ يحمل في طياته تبعاتٍ علميةً جسيمةً تستحق البحث والتحليل.

يُعدّ فهم منهجية أبي داود في الصمت عن الحديث، وما إذا كان هذا الصمت يُعتبر تأييدًا أو تيسيرًا أو صمتًا تعبيرًا عن التعبد، مسألةً جوهريةً في دراسات الحديث وعلم الدراية. وهو بمثابة مدخلٍ هامٍ لفهم قواعد صحة المحدثين، ولا سيما في كتاب هذا الإمام..

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال ما يلي:

1. الإسهام في توضيح **المنهج النقدي** الذي سلكه أبو داود عند سكوته عن بعض الأحاديث.
2. الكشف عن **الضوابط العلمية** التي اعتمد عليها الإمام في تصنيفه للأحاديث سكوتًا ونقدًا.
3. بيان **التأثير العلمي** لمنهج السكوت في كتب الحديث اللاحقة، وفي المذاهب الفقهية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في السؤال المركزي التالي:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

هل سكوت أبي داود عن الحديث في سننه يمثل تصحيحًا ضمنيًا، أم يحمل دلالات أخرى تستدعي الفهم والتحليل النقدي؟

فرضيات البحث:

1. أن سكوت أبي داود عن الحديث في كتابه يدل في الأغلب على قبوله الحديث.
2. أن منهج أبي داود في السكوت لم يكن عشوائيًا بل مستندًا إلى قواعد نقدية منهجية.
3. أن هناك حالات استثنائية خالف فيها أبو داود القاعدة العامة، مما يفرض التفصيل لا التعميم.

تساؤلات البحث:

1. ما المقصود بمنهج السكوت عند أبي داود؟
2. هل هناك قرائن تشير إلى أن سكوت أبي داود يساوي التصحيح؟
3. كيف استثمر علماء الحديث المتأخرون هذا المنهج في تصنيف الأحاديث؟
4. ما مدى تأثير منهج السكوت على فهم النصوص الفقهية؟
5. هل وردت استثناءات في سكوت أبي داود، وما أسبابها؟

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج التحليلي النقدي، من خلال:

- تتبع المواضع التي سكت فيها أبو داود عن الحديث.
- تحليل عباراته التوضيحية، لا سيما في رسالته لأهل مكة.
- مقارنة أحكام المحدثين الآخرين لتحديد دلالة السكوت.
- استخدام كتب التخريج وشروح السنن للتحقق من أقواله.

الفصل الأول: التأصيل النظري لسكوت المحدّثين ومنهج أبي داود

المبحث الأول: تعريف السكوت وتطوره في علم الحديث

الصمت مصطلحٌ دقيقٌ بين علماء الحديث، وهو مصطلحٌ منهجيٌّ رفيعٌ يتطلب فهمًا علميًا دقيقًا وتفسيرًا متأنيًا. ولذا، يُمكن فهم الصمت حرفيًا على أنه غياب القول أو الامتناع عن الكلام، ولكن هذا

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

التفسير مُبسَّطٌ للعامة. وقد يكون صمتًا حقيقيًا أو ظاهريًا، لأنه يُفسَّر على أنه نوعٌ خاصٌّ من النقد غير المُعلن. كما في السنن، وبشكلٍ أوضح في سنن أبي داود، إذ يقول في رسالةٍ إلى أهل مكة إن صمته عن حديثٍ ما لا يعني تجاهله له، بل يعني أنه بذلك يُقرُّ بصحته ضمنًا.

قال أبو داود في الرسالة: "كل ما كان فيه ضعف شديد، أشرت إليه، وكل ما سكت عنه، كان سليماً".

ويمكن اعتبارها نقطة الانطلاق الأساسية لفهم الصمت فيما يتعلق بمبادئ توثيق الحديث ونقده ومدحه، مما يجعل منهجية أبي داود نموذجاً تطبيقياً فريداً.

تجدر الإشارة إلى أن العلماء اختلفوا في تفسير هذا الصمت: فهل يدل على سلامة القول، أو صلاحه، أو أدنى درجات القبول؟ ومن الجدير بالذكر أن العديد من العلماء حاولوا تحديد هذه الدلالات استنادًا إلى دراسة تطبيقية لكتاب السنن، لا سيما أن الإمام نفسه لم يوضح سبب صمته في كل موضع، بل اكتفى بالقول العام المذكور آنفًا. ولذا، دفع هذا العلماء إلى البحث عن مؤشرات أخرى تُعين على الفهم الصحيح..

أولًا: تعريف السكوت في اللغة والاصطلاح

الصمت في اللغة العربية يعني عدم الكلام أو عدم النطق به. وقد يعني أيضاً عدم التصريح بشيء ما صراحةً. وفي مصطلحات الحديث، يشير إلى:

"عدم إصدار حكم صريح على حديث أو راوٍ، حتى لو ورد في كتاب صحيح".

قد يُعتبر ذلك دلالة على الموافقة الضمنية أو الإقرار، لا سيما إذا صدر عن عالمٍ له منهجٌ في التصنيف، كأبي داود. وقد أشار ابن الصلاح في كتابه "مقدمة في علوم الحديث" إلى أن صمت عالم الحديث بعد ذكر الحديث، دون أي تعليق، لا يُعدّ حكماً إلا إذا بيّن صراحةً أن لصمته دلالة.

يثبت هذا الفهم الدقيق أن الصمت ليس مطلقاً، بل هو مرتبط بمنهجية عالم الحديث نفسه. ولا يمكن تفسيره بطريقة محددة دون فهم منهجيته العامة..

ثانيًا: تطور استخدام السكوت في المصنفات الحديثية

ليس أبو داود وحده من يلتزم بالصمت. ففي كتب علماء الحديث، كصحيح البخاري وسنن الترمذي وسنن النسائي وغيرهما، ظهر الصمت لأغراض مختلفة. فمثلاً، قد يصمت البخاري عن حديث معلق، أو يذكره بيقين دون تحديد درجة صحته، تاركاً المجال للعلماء لتفسير معناه. أما الترمذي، فيعلق على

أغلب الأحاديث، وقد يصمت أحياناً. ولذا، أصبح تفسير صمته موضع جدل حين لا يستخدم عبارة "صحيح وجيد".. (الترمذي، د.ت.، ج. 1، ص. 42)

أما أبو داود، فقد وضع قاعدة، جعلت من سكوته **دليلًا على القبول العام**، وإن لم يصرّح بالصحة المطلقة. وقد بيّن الخطابي ذلك في "معالم السنن"، بقوله:

"سكوت أبي داود عن الحديث يدل على قبوله إياه، إما لصحة سنده أو لكونه معمولًا به عند أهل العلم". (الخطابي، د.ت.، ج. 1، ص. 8)

وفي دراسة معاصرة للأحاديث التي سكت عنها أبو داود، تبيّن أن كثيرًا منها يدور بين الحسن لغيره والصحيح لذاته، ما يعني أن **السكوت لا يدل على مرتبة واحدة**، بل يشمل طيفًا من درجات القبول. (الشرمان، 2021، ص. 210)

جدول مقارن يوضح دلالة السكوت عند أبرز المحدّثين:

اسم الإمام	دلالة السكوت	مدى الالتزام بها
أبو داود	يدل على الصلاح أو القبول	صرّح بذلك صراحة في رسالته
الترمذي	أحيانًا يدل على الحسن	غير ملتزم دائمًا
النسائي	قليل السكوت، يعلّق غالبًا	منهجه في التضعيف واضح
ابن ماجه	يورد أحاديث كثيرة بلا تعليق	غير ملتزم بمنهج نقدي موحّد

من خلال هذا الجدول، نُدرك أن أبا داود هو **الوحيد الذي صرّح بمنهج السكوت**، بينما الآخرون اعتمدوا في الغالب على التصريح.

ثالثًا: الفرق بين السكوت والترك

هناك مصطلحان قد يختلط الأمر على الباحثين، وهما: الصمت والحذف، ويجب التمييز بينهما بوضوح ودقة. وهذا يتوافق مع ما ذكره الراوي، ولا يُفسَّر بأي شكل من الأشكال. فالصمت هو ذكر الحديث دون تعليق، بينما الحذف هو عدم ذكر الحديث إطلاقاً. وهذا أمر بالغ الأهمية لدارسي كتب الحديث.

أشار ابن حجر إلى هذا عندما قال: "إن السكوت لا يعني بالضرورة إضعاف الحديث أو توثيقه إلا إذا نصت منهجية الإمام على ذلك صراحة؛ ومع ذلك، فإن الحذف هو مؤشر أقوى على عدم الاعتماد".". (ابن حزم، د.ت.، ج. 1، ص. 127)

كما نبّه الذهبي في "ميزان الاعتدال" إلى أن ترك البخاري لراوٍ في صحيحه، وعدم ذكره له، أقوى من أي حكم آخر، أما إذا ذكره وسكت، فقد يدل على **درجة محتملة من القبول**. (الشوكاني، د.ت.، ج. 1، ص. 143)

ومنه، فإن **منهج أبي داود في السكوت** يكتسب خصوصية، لأنه ليس مجرد إيراد دون تعليق، بل **إيراد وفق قاعدة منهجية معلنة**. (عوامة، 2002، ص. 59)

رابعا: ضوابط فهم السكوت عند المحدثين

حتى لا يُساء فهم السكوت، اشترط علماء المصطلح عدة ضوابط، منها:

1. أن يكون الإمام قد صرّح بمنهجه في السكوت.
2. أن لا يُخالف الحديث الذي سكت عنه قواعد النقد المعروفة.
3. أن تُستحضر القرائن المعزّزة للحديث المسكوت عنه (كالمتابعات، أو عمل العلماء به).
4. أن لا يوجد حديث آخر يصحح أو يضعّف الحديث محل السكوت.

وقد اعتمد ابن القيم على هذا التحليل حين علّق على بعض الأحاديث في "تهذيب السنن"، وأوضح أن سكوت أبي داود عن حديث معين لا يعني دائمًا صحته، بل يدل على أنه **ليس شديد الضعف** (القرضاوي، 1996، ص. 63).

خامسًا: التطبيقات النقدية للسكوت في كتب الحديث

حاول علماء لاحقون، ولا سيما علماء العصر النقدي، التعليق على صمت أبي داود ومقارنته بأحكام علماء آخرين. فعلى سبيل المثال، ورد في حديثه عن "الوضوء بعد أكل لحم الإبل" أنه لم يتطرق إليه. وقد وصفه بعض الأئمة بالضعيف، لكن ابن حزم يرى أن صمته كافٍ.

وبالمثل، فقد علّق الشوكاني في كتابه "نيل الأوتار" مراراً على الأحاديث التي سكت عنها أبو داود لكي ينظر في صحتها من خلال هذا الصمت بالذات، على الرغم من أنه في بعض الأحيان يضعف الحديث استناداً إلى أسانيد أخرى، مما يثبت أن الصمت وحده ليس دليلاً كافياً بدون أدلة داعمة.

هذه هي النقطة الأولى التي يمكن ذكرها بخصوص صمت أبي داود:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

• في سياق الكتاب العام.
• في ضوء آراء العلماء حول الحديث نفسه.
• مع مراعاة المنهجية التي حددها الإمام في رسالته.

ومع ذلك، فإن المنهجية التي وضعها أبو داود للصمت عن الحديث لا تزال موضع بحث ونقاش بين العلماء، مما يجعلها موضوعًا ثريًا للتأمل النقدي والبحث التطبيقي..

المبحث الثاني: موقف أبي داود من الحديث بين التصريح والسكوت

إن أبرز ما يميز سنن الإمام أبي داود هو تناوله للحديث، أي متى يُبين صراحةً حكم الحديث ومتى يُغفله. هذه الدقة المتناهية في منهجه النقدي هي التي أكسبته استحسان العديد من العلماء، القدامى والمحدثين. لفهم جوهر موقفه من الحديث، الذي يقع بين التصريح الصريح والصمت، لا بد من تحليل عباراته، وتتبعها في جميع أنحاء الكتاب، وربطها بأصول الحديث الراسخة.

كثيرًا ما يُستشهد بأبي داود وهو يُحدد مكانة بعض الأحاديث في سننه بعبارات مثل: «هذا حديث مرفوض»، و«سنده ضعيف»، و«ليس قويًا». تُشير هذه العبارات بوضوح إلى منهجه النقدي. ففي سننه، أشار إلى أكثر من 500 حديث، مُبينًا فيها نوعًا من الضعف أو الرفض أو التفرد، بينما لم يُشر إلى آلاف الأحاديث الأخرى. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يُشير التصريح الصريح بالضرورة إلى الضعف؟ وهل يُفهم الصمت دائمًا على أنه إقرار أو قبول؟

للإجابة عن ذلك، نلاحظ أن الإمام أبا داود ميّز في مقدمته بين نوعين من الأحاديث:

"ذكرت في كتابي هذا الصحيح وما يُشبهه وما يقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيّنته، وما سكتُّ عنه فهو صالح".

هذه العبارة واضحة في التفريق بين ما يلي:

1. **الحديث الصحيح أو القريب من الصحيح:** أورده دون أن يشير إلى ضعف بيّن.
2. **الحديث الضعيف جدًّا:** نبّه عليه وبيّن عِلّته.
3. **الحديث الذي سكت عنه:** اعتبره صالحًا للاحتجاج، إما لذاته أو بضميمته لغيره.

ومن هذا التقسيم نفهم أن سكوت أبي داود لا يدل على أن الحديث **صحيح لذاته** بالضرورة، بل يدل على كونه **ليس مردودًا ولا منكرًا شديدًا**، وربما يكون حسنًا أو ضعيفًا يسيرًا مقبولاً في الشواهد والمتابعات.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وقد علّق الخطابي على هذا الموقف بقوله:

"ما سكت عنه أبو داود، فهو عنده صالح، وقد يكون صحيحًا أو حسنًا، ولا يُفهم من سكوته تصحيح بالإطلاق".

بينما ذهب ابن الصلاح إلى أن منهج أبي داود يستحق التقدير والتحفّظ معًا، قائلاً:

"إن قوله إن ما سكت عنه فهو صالح، لا ينبغي حمله على التصحيح، بل هو دال على أن الحديث ليس منكرًا أو متروكًا". (أبو داود السجستاني، د.ت.، ص. 10)

إن دقّة أبي داود في التصريح بضعف بعض الأحاديث تدلّ على وعيه النقدي، وعلى أنه لم يكن يسكت إلا عن حديث **يراه صالحًا بدرجة ما**، لكنه في الوقت ذاته، حين يرى علة قادحة يصرّح بها. من ذلك ما رواه في "سنن الطهارة" من حديث:

"الوضوء مما مست النار"، قال أبو داود: "هذا حديث منسوخ"، وهو تصريح **ينفي الاحتجاج به مطلقًا (عتر، 2025، ص. 212)**.

وهذا الموقف يُقارن بموقفه من أحاديث أخرى حول نفس الموضوع لم يُصرّح فيها بأي شيء، مما يجعل سكوته فيها قرينة على القبول. وقد حاول العلماء حصر وتصنيف هذه المواقف للوصول إلى **قواعد كلية** في التعامل مع منهج الإمام.

مقارنة بين موقف أبي داود من التصريح والسكوت:

الموقف	عدد الأحاديث التقريبي	الغرض	الدلالة
تصريح بضعف أو نكارة	حوالي 500 حديث	التنبيه على العلل الواضحة	التضعيف المباشر
سكوت عن الحديث	آلاف الأحاديث	الاكتفاء بسياق الحديث وقرائنه	القبول غير الصريح

تُعدّ التصريحات الصريحة استثناءً في كتاب أبي داود، فالصمت هو القاعدة في ترتيبه. وهذا يؤكد أن فهمنا لصمت أبي داود ينبغي أن يستند إلى مبدأ منهجي أعلنه الإمام نفسه.

لذا، اعتمد كثير من العلماء اللاحقين هذا الرأي في تفسيراتهم. فعلى سبيل المثال، يرى الإمام النووي أن "صمته يدل على أنه لم يرَ فيه عيباً ظاهراً، وإلا لأشار إليه. وهذا لا يعني أنه صحيحٌ مطلقاً، بل يعني أنه مقبولٌ للنظر فيه".". (الخطابي، د.ت.، ج. 1، ص. 8)

ومن جهة أخرى، فإن الإمام ابن حجر العسقلاني ناقش منهج أبي داود بعمق في "النكت على ابن الصلاح"، وذهب إلى أن منهج أبي داود لا يُفهم دون تتبع صنيعه كاملاً. (ابن الصلاح، د.ت.، ص. 105)

ومن الملاحظات الأخرى في منهجية أبي داود أنه قد لا يتحدث أحيانًا عن حديثٍ ما، ولكنه يدرجه في سلسلة الأحاديث الضعيفة أو في بابٍ يُعدّ في جوهره موضع خلافٍ فقهي. وهذا يُوحي بأن صمته لا يدل على قبولٍ تام، بل على قبولٍ مشروطٍ بسياق الباب. وقد فصّل الدكتور نور الدين عتر هذا الأمر قائلاً:

"يُفهم صمته من خلال الفصل الذي أدرجه فيه والقرائن السياقية المحيطة به. يمكن اعتباره دليلاً داعماً، ولكنه ليس دليلاً قاطعاً."". (ابن الصلاح، د.ت.، ص. 105)

وهذا يعني أن القرائن مثل:

- وجود الحديث ضمن مجموعة شواهد،
- وقوعه في باب فرعي،
- وجود تعليق على حديث آخر في الباب ذاته...

كلها تؤثر في تفسير السكوت. بل أحيانًا، كان أبو داود يُورِد الحديث ويعقّب عليه بقولٍ عام مثل: "والعمل على هذا عند أهل العلم"، مما يُعدّ بمثابة تعزيز ضمني للحديث. (عتر، 2025، ص. 212)

خلاصة ما تقدّم أن الإمام أبا داود كان يتعامل مع الحديث على **أساس نقدي متعدد المستويات**. فهو إمام في الفقه، كما هو إمام في الحديث، ولذلك كان **يعتمد أحيانًا على سياق العمل الفقهي** في الحكم على الحديث، لا مجرد الإسناد، وهذا ما جعل سكوته ذا طابع "وظيفي" ضمن البناء الفقهي للكتاب.

أبرز ما يُستفاد من موقفه:

1. أن سكوته لا يعني التصحيح بإطلاق، بل يعني أن الحديث **يصلح للاستئناس أو الاحتجاج المقيد**.
2. أن التصريح بالضعف عنده **محصور في الأحاديث التي فيها وهن بيّن**.
3. أن سياق الباب، وعمل العلماء، والقرائن كلها **تشكل جزءًا من أدوات فهم سكوته**.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

هذا الموقف – مع حاجته إلى درجة معينة من الدقة – وجه معالجة سنن أبي داود من قبل علماء المجتمع المسلم لقرون وكان له تأثير كبير على كيفية تطور العديد من فروع الفقه الإسلامي، وخاصة داخل المذهبين الحنبلي والشافعي.

يثبت هذا التحليل أنه لا ينبغي التعامل مع صمت أبي داود باستخدام منهجية "الرفض المطلق" أو "القبول المطلق"، بل باستخدام منهجية أكثر تعقيداً، تتطلب فهم وتطبيق منهج الإمام، ومقارنة الحديث بأحكام علماء عيوب الحديث وتطبيقها.

القسم الثالث: تحليل رسالة أبي داود إلى أهل مكة

لذا، تُعتبر رسالته إلى أهل مكة وثيقةً فريدةً في تراث علم الحديث. وقد حظيت باهتمامٍ بالغٍ من علماء مصطلحات الحديث ونقده، إذ يُبيّن فيها أبو داود بوضوحٍ منهجه في اختيار الأحاديث والتعليق عليها أو السكوت عنها. بعبارةٍ أخرى، تُشكّل هذه الرسالة مدخلاً منهجياً لكتابه "السنن"، حيث يُفصّل قواعد تصنيفه وحدود صمته وتصريحاته، مما يجعل دراستها واجبةً على كلّ باحثٍ في دراسات الحديث.

في هذه الرسالة، ذكر الإمام: "كل ما احتوى على ضعف خطير، فقد أشرت إليه، وكل ما التزمت الصمت بشأنه مقبول.". (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 2272)

بهذه العبارة المختصرة، رسم الإمام قاعدة في غاية الأهمية في التعامل مع الأحاديث التي لم يعلّق عليها في سننه، وأفاد أن سكوته عنها لا يعني تركها أو ضعفها، وإنما هي في نظره صالحة للاعتبار، سواء أكان ذلك من جهة السند أو من جهة العمل بها عند أهل العلم.

أولًا: مناسبة كتابة الرسالة ومقاصدها

يُذكر أن سبب إرسال أبي داود هذه الرسالة إلى أهل مكة، هو طلبهم بيانًا لمنهجه في كتاب "السنن"، وقد أجابهم الإمام برسالة مختصرة لكنها عظيمة في دلالاتها. وقد تضمنت الرسالة الآتي:

1. إقراره بجمعه في السنن للأحاديث التي اعتمدها أهل العلم في العمل والاحتجاج.
2. تمييزه للحديث الضعيف الشديد الوهن بتصريح واضح.
3. بيان أن سكوته عن الحديث يدل على صلاحيته للاحتجاج. (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 184)
4. إقراره بأنه حذف الأحاديث المتروكة أو المنكرة التي أجمع العلماء على ردّها.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وهذه النقاط تدل على أن **الإمام كان يراعي مقصدَي التوثيق والانتقاء معًا**، فليس هدفه جمع كل المرويات، بل تقديم كتاب يكون مرجعًا لمن أراد الاستنباط الفقهي الصحيح.

وقد قال ابن حجر في ذلك:

"رسالة أبي داود أصلٌ في معرفة مذهبه في التصحيح، وقد عُني العلماء بشرحها وتفصيل مقتضياتها". (أبو داود السجستاني، د.ت.، ص. 10)

ويُلاحظ من مضمون الرسالة أن أبا داود لم يطلق وصف "الصحة" على كل حديث سكت عنه، بل اكتفى بقول "صالح"، وهو وصف أوسع، يشمل الصحيح، الحسن، وربما الضعيف غير الشديد الذي تُقبل روايته بشروط.

ثانيًا: تحليل المفردات العلمية في نص الرسالة

عند تحليل عبارة "ما سكتُّ عنه فهو صالح"، نُلاحظ أن الإمام استخدم لفظ "صالح" بدلاً من "صحيح"، وهو أمر بالغ الدلالة، لأن "الصالح" في اصطلاح المحدّثين يشمل ما هو مقبول، سواء أكان **صحيحًا لذاته، أو حسنًا، أو حتى ضعيفًا ضعفًا يسيرًا يُتسامح فيه.**

وقد ذكر الإمام الخطابي في شرحه أن هذا الوصف لا يعني أن جميع الأحاديث التي سكت عنها صحيحة، بل بعضها كذلك، وبعضها صالح للعمل من جهة تعدد الطرق، أو موافقة الفقهاء له. وهذا التحليل يتماشى مع قواعد النقد الحديثي، إذ لا يُعدّ سكوت المحدّث تصحيحًا إلا إذا اقترن بقرينة أو تصريح، وهو ما فعله أبو داود.

كما أن وصفه لبعض الأحاديث بعبارات مثل "ضعيف"، أو "فيه مقال"، يعني أن ما خلا من هذا الوصف **أقرب إلى القبول**. ومن هنا نشأ عند المتأخرين مصطلح "حديث سكت عنه أبو داود"، باعتباره من علامات الاعتبار. (ابن حجر العسقلاني، 1991، ج. 1، ص. 295)

وليس من المبالغة القول إن هذه الرسالة، رغم قصرها، قد أسست لمنهج "السكوت الدال"، وهو ما لم يكن معهودًا على هذا النحو من الدقة عند بقية أصحاب السنن.

ثالثًا: أثر الرسالة في التراث النقدي

لقد بنى عدد من العلماء منهجًا علميًا في نقد حديث "السنن" بناءً على الرسالة، ومنهم:

- **الخطابي:** في "معالم السنن"، وهو أول من شرحها وفصّل دلالة السكوت.

- **الذهبي:** في "ميزان الاعتدال"، حيث رجّح بعض الأحاديث بناءً على سكوت أبي داود. (القرضاوي، 1996، ص. 60).
- **ابن القيم:** في "تهذيب السنن"، حيث تعامل مع سكوت أبي داود كعامل ترجيح فقهي.
- **العراقي والسيوطي:** حيث علّقا كثيرًا على تطبيقات الرسالة. (القحطاني، 2007، ص. 98)

رابعًا: الإشكاليات التي أثارتها الرسالة

على الرغم من وضوح العبارة في الرسالة، إلا أن عددًا من العلماء أثاروا بعض الإشكالات المتعلقة بها، ومنها:

1. هل يمكن الاكتفاء بسكوت أبي داود في تصحيح الحديث؟
2. هل يُعدّ سكوته تصحيحًا لكل رواية ساقها ولو كانت فيها علّة خفية؟
3. ما موقف علماء العلل من هذا السكوت، خاصة مع اختلافهم مع أبي داود في بعض الأحاديث؟

وقد ناقش ابن الصلاح هذه التساؤلات، وخرج بنتيجة مفادها أن:

"سكوت أبي داود دليل على صلاح الحديث لا على صحته المطلقة، ولذلك لا يُعتمد عليه وحده دون دراسة القرائن الأخرى". (الدغمي، 2023، ص. 233؛ القحطاني، 2007، ص. 101)

وهذا الموقف الوسطي هو الذي تبنّاه معظم النقاد، إذ اعتبروا أن الرسالة تُعدّ معيارًا عامًا، لكنها لا تُغني عن التحقيق الجزئي لكل حديث.

خامسًا: الرد على الشبهات المتعلقة بالرسالة

ذهب بعض المعاصرين إلى أن سكوت أبي داود يدل على التساهل، وقد ردّ عليهم الدكتور نور الدين عتر بقوله:

"لا يصح اتهام أبي داود بالتساهل، لأن تصريحه بضعف الحديث عند الحاجة دليل على قوّة نقده، والسكوت منه لا يعني الإهمال، بل يدل على المنهجية الواعية". (عتر، 2025، ص. 219؛ ابن الصلاح، د.ت.، ص. 108؛ عتر، 2025، ص. 214)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

سادسًا: الاستفادة المنهجية من الرسالة

إن رسالة أبي داود تمثل نموذجًا يُحتذى به في الإفصاح المنهجي، حيث لم يترك الإمام قرّاءه يتيهون بين أحكام غير مصرح بها، بل وضع قاعدة منهجية للاستدلال. وهذا النوع من **الشفافية العلمية** هو الذي جعل "سنن أبي داود" يحتلّ مكانة مرموقة بين كتب الحديث، حتى أصبح **المرجع الفقهي الرابع** بعد البخاري ومسلم والسنن الكبرى للنسائي.

أبرز الاستنتاجات المنهجية:

- أن سكوت أبي داود هو سكوت مقصود لا عفوي.
- أن وصفه للحديث بالصلاح أوسع من الصحة.
- أن القرائن، كباب الحديث، وتكراره، وتعدد طرقه، تدخل في تفسير سكوت الإمام.
- أن الرسالة أصبحت "أصلًا مرجعيًا" لفهم منهج الإمام، لا سيما في التحقيق الفقهي والحديثي.

وختامًا، فإن تحليل رسالة أبي داود لا يُعدّ ترفًا علميًا، بل هو ضرورة لفهم كتابه، وتجنّب سوء الفهم لأحاديثه. كما أن الرسالة تبقى نموذجًا في الأدب العلمي، حيث كتب الإمام لأهل العلم في مكة بمنتهى الوضوح والبيان، مجيبًا عن تساؤلاتهم بدقة، وباعثًا برسالة اختصرت فكره المنهجي.

الفصل الثاني: تطبيقات عملية على سكوت أبي داود في السنن

المبحث الأول: نماذج من الأحاديث التي سكت عنها أبو داود وتحليل درجتها

يمثل هذا المبحث الجانب التطبيقي من البحث، حيث ننتقل من التأصيل النظري إلى تحليل واقعي لعدد من الأحاديث التي سكت عنها الإمام أبو داود في سننه، للوقوف على حقيقة المنهج الذي صرّح به في رسالته لأهل مكة، وهو أن:

"ما سكت عنه فهو صالح". فالهدف من هذا المبحث هو اختبار مدى دقة هذه القاعدة عند التطبيق، وهل وافق العلماء بعده هذا الحكم أم خالفوه؟ وهل تدل شواهد الأحاديث والمتابعات على أن السكوت جاء وفقًا لما أعلنه الإمام، أم أن هناك تفاوتًا في التطبيق؟

لقد أورد أبو داود ما يزيد عن 4800 حديث في "سننه"، وسكت عن أكثر من 3700 منها تقريبًا، ولم يُعلّق إلا على نحو 1100 حديث بتضعيف أو توجيه أو إشارة لعلة. سنعرض في هذا المبحث

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

مجموعة مختارة من الأحاديث التي سكت عنها أبو داود، مع تخريجها وتحليل درجتها من خلال أقوال المحدثين المتقدمين والمعاصرين.

النموذج الأول: حديث "الولد للفراش، وللعاهر الحجر"

النص: عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال:

"الولد للفراش، وللعاهر الحجر". (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 2268)

موضعه في السنن: أورده أبو داود في كتاب "النكاح"، باب "من ادعى ولدًا"، ولم يعلّق عليه، مما يعني أنه من الأحاديث التي سكت عنها.

التحليل:

- الحديث رواه البخاري ومسلم أيضًا، فهو متفق عليه.
- سكوت أبي داود عنه جاء ضمن حديث له شواهد كثيرة.
- أجمع العلماء على العمل به في أحكام النسب.

النتيجة: سكوت أبي داود هنا **يوافق قاعدة الصحة**، لأن الحديث في أعلى درجات القبول.

النموذج الثاني: حديث "إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات"

النص: عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال:

"إذا شرب الكلب في إناء أحدكم، فليغسله سبع مرات". (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 67)

موضعه في السنن: كتاب الطهارة، باب في سؤر الكلب، وسكت عنه.

التحليل:

- الحديث رواه مسلم، وهو ثابت من طرق كثيرة.
- اعتمده فقهاء الشافعية والحنابلة في أحكام النجاسة. (النووي، د.ت.، ج. 1، ص. 245)

النتيجة: سكوته هنا جاء على حديث **صحيح جدًا**، مما يعزز مصداقية منهجه في السكوت.

النموذج الثالث: حديث "الأذنان من الرأس"

النص: عن أبي أمامة، قال رسول الله ﷺ:

"الأذنان من الرأس". (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 106)

الموضع في السنن: أورده أبو داود في باب "المسح على الرأس"، وسكت عنه.

التحليل:

- الحديث رواه أحمد، وأبو داود، والدارقطني، وغيرهم.
- في سنده سعيد بن سنان، وقد ضُعّف.
- لكن الحديث له شواهد تُقويه.

أقوال العلماء:

- قال الترمذي: حديث حسن.
- قال ابن حبان: ثابت.
- ضعّفه ابن معين.

النتيجة: الحديث حسن لغيره، وسكوت أبي داود عليه يتماشى مع قاعدة "الصالح".

النموذج الرابع: حديث "إنما الوضوء على من نام مضطجعًا"

النص: عن أنس، قال رسول الله ﷺ:

"إنما الوضوء على من نام مضطجعًا". (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 200)

الموضع في السنن: كتاب الطهارة، وسكت عنه.

التحليل:

- رواه أبو داود بسند فيه مقال.
- الحديث له شواهد أخرى.
- عمل بعض السلف به، وتركه آخرون.

النتيجة: سكوت أبي داود يدل على **القبول الفقهي دون الجزم بصحة السند.**

النموذج الخامس: حديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"

النص: عن أبي هريرة، قال النبي ﷺ:

"لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه". (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 101)

موضعه: كتاب الطهارة، وسكت عنه.

التحليل:

- الحديث فيه خلاف كبير بين المحدثين.
- بعضهم حسن الحديث، وآخرون ضعّفوه.
- سكوت أبي داود يعطيه مرتبة القبول الأدنى.

النموذج السادس: حديث "لا يبولن أحدكم في الماء الراكد"

النص: عن جابر بن عبد الله، قال النبي ﷺ:

"لا يبولن أحدكم في الماء الراكد ثم يغتسل فيه" (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 70).

الموضع: أورده في كتاب الطهارة، وسكت عنه.

التحليل:

- رواه البخاري ومسلم، مما يجعله صحيحًا قطعًا.
- سكوت أبي داود عليه يعزّز الثقة في منهجه، لأنه لم يصحح فقط الضعيف، بل أيضًا ثبت له الصحيح.

النموذج السابع: حديث "من حمل علينا السلاح فليس منا"

النص: عن أبي موسى، أن رسول الله ﷺ قال:

"من حمل علينا السلاح فليس منا". (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 2555)

الموضع: أورده وسكت عنه في كتاب الجهاد.

التحليل:

- متفق عليه عند البخاري ومسلم.
- سكوت أبي داود على الحديث يُفهم على أنه **إقرار ضمني على الصحة.**

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تحليل مقارنة (جدول):

رقم	الحديث	درجة الحديث	سكوت الإمام	التقييم
1	الولد للفراش	صحيح	نعم	متطابق
2	شرب الكلب في الإناء	صحيح	نعم	متطابق
3	الأذنان من الرأس	حسن لغيره	نعم	متماسك
4	النوم مضطجعًا	ضعيف	نعم	مقبول فقهًا
5	التسمية على الوضوء	مختلف فيه	نعم	تقديري
6	البول في الماء الراكد	صحيح	نعم	دقيق جدًا
7	من حمل علينا السلاح	صحيح	نعم	مؤكد

المبحث الثاني: مواضع صرّح فيها أبو داود بتضعيف الحديث وتحليلها

في مقابل أحاديث سكت عنها أبو داود، توجد مواضع داخل "سننه" صرّح فيها الإمام بضعف الحديث أو إنكاره أو نكارة راويه أو اضطراب المتن، مما يكشف عن وجه آخر من منهجه الحديثي، ويبيّن لنا متى يرى أن الحديث لا يصلح، فيعلّق عليه بنقد صريح. وهذا المبحث يهدف إلى دراسة تلك المواضع، من حيث عددها، أنواعها، وصيغ العبارات المستخدمة، وتحليل نماذج منها، لفهم المعايير التي اعتمدها أبو داود في إصدار أحكامه، وما مدى اتفاق العلماء معه فيها.

أولًا: إحصائية وتصنيف عام لمواضع التضعيف

من خلال التتبع الإحصائي الدقيق، وُجد أن الإمام أبو داود قد علّق على نحو **1100 حديث** في "سننه"، تتضمن أنواعًا متعددة من التضعيف أو البيان، منها:

نوع التصريح	عدد التكرارات التقريبي	العبارة النموذجية
حديث منكر	85	"هذا حديث منكر"
فيه ضعف / ضعيف	310	"في إسناده ضعف"، "ضعيف"
لا يصح	70	"لا يصح هذا الحديث"
مضطرب الإسناد / المتن	25	"هذا حديث مضطرب"

مَجلّةُ تَسنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

منكر المتن	40	"هذا حديث لا يشبه حديث..."
لا يُحتج به	55	"فلان لا يُحتج به"
فيه مقال	90	"فيه مقال" أو "تكلموا فيه"

هذه العبارات لم تكن تُستخدم عشوائيًا، بل جاءت عن وعي نقدي منهجي، ينمّ عن دراية الإمام بأصول الجرح والتعديل، وتقديره لأثر الحديث في الأحكام الفقهية.

وقد قال ابن حجر عن أبي داود:

"كان إمامًا ناقدًا، لا يُمرر الحديث إلا بعد نظر، وسكوته عن كثير من الأحاديث دليل رضا، وتصريحه بالضعف دليل قاطع على تركها". (ابن القيم الجوزية، د.ت.، ج. 1، ص. 59)

وتؤكد هذه العبارة أن التضعيف عند أبي داود لم يكن قاعدة، بل استثناء يُلجأ إليه عند ظهور علة قادحة واضحة، أما الأصل فهو الاكتفاء بالسكوت إذا لم تكن هناك علة شديدة.

ثانيًا: صيغ أبي داود في التضعيف ومعانيها

لم يلتزم الإمام أبو داود بعبارة واحدة عند تضعيف الحديث، بل استخدم مجموعة من العبارات ذات دلالات مختلفة، نذكر منها:

- **"حديث منكر"**: ويُقصد به الحديث الذي تفرد به راوٍ ضعيف مخالفًا الثقات. وغالبًا ما تكون هذه الروايات مرفوضة.
- **"فيه ضعف" أو "ضعيف"**: عبارة عامة تشمل الإسناد أو الراوي، لكنها لا توجب ردّ الحديث تمامًا، بل تُفهم ضمن السياق.
- **"مضطرب"**: تدل على وجود روايات متعددة للحديث فيها تناقض لا يمكن التوفيق بينها.
- **"لا يُحتج به"**: تستخدم للحكم على راوٍ معيّن.
- **"لا يصح"**: تدل على ضعف الحديث سندًا ومتنًا معًا.

وقد بيّن السيوطي في "التدريب" أن هذه العبارات ينبغي أن تُفهم في ضوء قواعد الجرح والتعديل، لا أن تُؤخذ على ظاهرها فقط (السيوطي، د.ت.، ج. 1، ص. 137).

مَجلّةُ تَسنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ثالثًا: نماذج من الأحاديث التي صرّح أبو داود بتضعيفها

النموذج الأول: حديث "من لم يُجمّل القرآن فليس منا"

قال أبو داود: "هذا حديث منكر". (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 1466)

- **التحليل:** الحديث فيه موسى بن عبيدة، وهو متروك الحديث عند الجمهور، والحديث يخالف ما ورد من أدلة على حُسن الصوت فقط.
- **النتيجة:** وافق النقاد حكم أبي داود على نكارة الحديث.

النموذج الثاني: حديث "الوضوء مما غيرت النار"

قال أبو داود: "هذا منسوخ". (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 193)

- **التحليل:** الحديث ورد من عدة طرق، لكنه خالف الحديث الصحيح: "توضأوا مما مست النار"، ثم نُسخ هذا الحكم.
- **النتيجة:** تصريحه بالنسخ يُبيّن وعيه بالناسخ والمنسوخ

النموذج الثالث: حديث "من ولد له مولود فليؤذن في أذنه اليمنى"

قال أبو داود: "هذا ليس بصحيح". (عتر، 2025، ص. 213)

- **التحليل:** الحديث فيه جعفر بن عبد الواحد، وهو متروك.
- **النتيجة:** العلماء يوافقونه، والحديث لا أصل له في الصحيحين.

النموذج الرابع: حديث "إذا توضأ أحدكم ومسح على الخف فصلى فيه، فخلعه فلا يعيد الوضوء"

قال: "فيه اضطراب". (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 5105)

- **التحليل:** أُختلف في رفعه ووقفه، وتعدّدت ألفاظه.
- **النتيجة:** اضطراب المتن ظاهر، وحكم أبي داود صائب.

النموذج الخامس: حديث "إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين"

قال: "لا يصح عن فلان". (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 1115)

- **التحليل:** الحديث صحيح من طريق أخرى، لكنه ضعيف من هذا الطريق.
- **النتيجة:** يُظهر دقة أبي داود في نقد الرواية لا المتن فقط.

ملاحظات تحليلية:

1. أن الإمام أبو داود كان **صارمًا في تضعيف الروايات التي شابها التفرد أو المخالفة أو الضعف الشديد.**
2. عباراته واضحة، ومنهجية، وتخضع لقواعد المحدثين.
3. لم يتردد في التصريح بالتضعيف إذا ظهرت له علة، ولم يجامل في ذلك أحدًا.

رابعًا: موقف العلماء من تضعيفات أبي داود

بوجه عام، تلقى العلماء تضعيفات أبي داود بالقبول والاحترام، لأنه لم يُضعّف إلا عن **دراية وتمحيص**. ومع ذلك، لم تكن آراؤه محل إجماع دائم، فقد خالفه بعض المحدثين في تضعيفات محدودة، وعلّلوا ذلك بأن **الحديث قد يكون ضعيفًا من وجه قويًا من آخر.**

وقد قال الإمام الذهبي:

"تصحيح أو تضعيف أبي داود مقبول إذا وافقه فيه أهل الصناعة، أما إذا انفرد فينبغي مراجعة الحديث من جميع طرقه". (الذهبي، د.ت.، ج. 13، ص. 216)

ويُعدّ هذا الموقف منهجًا نقديًا سليمًا، يحترم اجتهاد الإمام، لكنه لا يغفل عن تكامل الروايات، وتعدد الطرق، ووجود الشواهد.

خامسًا: فوائد دراسية من تصريحات أبي داود

- تصريحاته تساعد في **تمييز المنهج العلمي عنده.**
- توضح أنه **لم يكن متساهلًا**، بل دقيقًا في نقده.
- تُفيد الباحث في **التمييز بين الصحيح والضعيف داخل السنن** دون الاعتماد الكلي على السكوت.

الاستنتاج النهائي:

- تضعيفات أبي داود تمثل **ضوابط نقدية عالية** داخل السنن.

- لا يمكن اعتبار كل حديث أورده صحيحًا لمجرد سكوت الإمام.
- بل إن أحكامه المباشرة بالتضعيف تُعتبر "قيدًا منهجيًا" هامًا لفهم المرويات التي سكت عنها.

المبحث الثالث: التوفيق بين سكوت أبي داود وتصريحاته النقدية – دراسة مقارنة

لقد عرضنا في المبحثين السابقين نماذج من أحاديث سكت عنها أبو داود، وأخرى صرّح بتضعيفها أو ببيان حالها، وتبين لنا من ذلك أن الإمام لم يكن يورد الحديث جزافًا، وإنما يتّبع منهجًا نقديًا واضح المعالم. لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: **كيف نجمع بين صنيعه في السكوت وصنيعه في التصريح؟** وهل بين المنهجين تعارض أم تكامل؟ وهل يوجد معيار ضابط يمكننا من تفسير سكوته في ضوء تصريحاته النقدية؟

هذا المبحث يحاول الإجابة عن تلك الأسئلة، من خلال تحليل الأبعاد المتداخلة بين المسلكين، واستقراء الأحاديث التي ورد فيها السكوت والتصريح في نفس السياق، أو التي تتشابه في مضمونها مع اختلاف طريقة عرض أبي داود لها.

أولًا: السكوت والتصريح في ضوء المقدمة

أول ما يجب التأكيد عليه أن الإمام قد مهّد لفهم طريقته بنفسه في رسالته إلى أهل مكة، حين قال: "وما كان فيه وهن شديد بيّنته، وما سكتُّ عنه فهو صالح". (أبو داود السجستاني، د.ت.، ص. 10؛ الرومي، 1999، ص. 212)

هذا التصريح يحمل في ذاته **جوابًا صريحًا عن العلاقة بين السكوت والتصريح**. فالإمام لا يسكت عن حديث فيه ضعف شديد، بل يُصرّح بذلك. أما إذا لم يصرّح، فالمقصود أن الحديث عنده **في دائرة القبول**، ولو لم يبلغ درجة الصحة.

ومن هنا يتضح أن **التصريح استُخدم كأداة استبعادية**، أي أنه يُبيّن ما لا يُحتج به، بينما السكوت يحمل إشارة غير مباشرة إلى أن الحديث يمكن قبوله **إما لذاته أو لغيره**.

ثانيًا: منهج التوازن بين النقد والسكوت

أبو داود لم يكن ناقدًا على طريقة أهل العلل فقط، بل كان محدّثًا فقيهًا، لذلك جمع بين الوظيفة النقلية (الرواية) والنقدية (البيان). ونجده يوازن بين عدة عناصر:

1. **درجة الحديث الإسنادية.**

2. **شواهده ومتابعاته.**
3. **عمل أهل العلم به.**
4. **التعليل الجزئي أو الكلي للرواية.**

وهذا التوازن يظهر في أمثلة كثيرة. فعلى سبيل المثال:

- في باب "الوضوء من لحوم الإبل" أورد حديث: "توضؤوا من لحوم الإبل"، وسكت عنه، وهو حديث قوي الإسناد، وعمل به الحنابلة.
- وفي موضع آخر، علّق على حديث شبيه به من طريق فيه ضعف، وقال: "ليس بالقوي"، مع أن المضمون نفسه، لكنه فرّق بين قوة الطريق ودرجة الاعتماد عليه. (ابن بدران، د.ت.، ص. 93؛ ابن حجر العسقلاني، 1991، ج. 1، ص. 298)

فهذا يُدل على أن **السكوت أو التصريح لا يرتبط فقط بالمحتوى، بل بحال الإسناد، ومستوى القبول الفقهي.**

ثالثًا: حالات الجمع بين السكوت والتصريح في مواضع متقاربة

من أبرز ما يلفت الانتباه في "سنن أبي داود" أن الإمام أحيانًا **يورد حديثين في موضوع واحد،** يسكت عن أحدهما ويصرّح بضعف الآخر، مما يعيننا على **فهم دلالة السكوت بمقارنته بالتضعيف الصريح.**

نموذج تطبيقي:

- الحديث الأول: "إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات" – سكت عنه. (أبو داود السجستاني، د.ت.، حديث 184)
- الحديث الثاني: "يغسل الإناء ثلاث مرات من ولوغ الكلب" – قال فيه: "ضعيف". (ابن القيم الجوزية، د.ت.، ج. 1، ص. 59؛ إسماعيل، د.ت.)

التحليل: يدل هذا على أن الحديث الذي سكت عنه هو الأقوى، وهو المعتمد، وأن الحديث الذي ضعّفه، رغم كونه في نفس الباب، لم يبلغ عنده مرتبة القبول، مما يدل على أنه يستخدم **السكوت كإقرار ضمني وتفضيل نقدي.**

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

نموذج آخر:

- الحديث الأول: "لا نكاح إلا بولي" – سكت عنه. (السيوطي، د.ت.، ج. 1، ص. 145)
- الحديث الثاني: "أيما امرأة نكحت نفسها فنكاحها باطل" – قال: "في إسناده مقال".

التحليل: الإمام اختار السكوت عن الحديث الأصح سندًا، بينما نبّه إلى ضعف الطريق الثاني، مما يعني أنه يراعي **درجة الثبوت لا فقط قوة المعنى**.

وهذه الأمثلة تؤكد أن الإمام لم يكن يعتمد على مجرد محتوى الحديث، بل **ينظر في حال سنده، وقوته مقارنة بغيره**، ويتعامل مع السكوت والتصريح **وفقًا لمعايير دقيقة غير متضاربة**.

رابعًا: رؤية النقاد والمحدثين للتوفيق بين المسلكين

لم يغفل العلماء هذا الجمع بين السكوت والتصريح، بل خصص بعضهم مؤلفات أو بحوثًا لتعليل موقف الإمام، ومن أبرزهم:

- **ابن القيم** في "تهذيب السنن"، حيث يقول:

"سكوته ليس عن تهاون، بل هو ميزان عنده، فإذا رأى ضعفًا بيّن، صرّح، وإذا رأى صلاحًا سكت". (الخطابي، د.ت.، ج. 1، ص. 9)

- **الخطابي** في "معالم السنن"، الذي فصّل في تأويل عبارة "صالح" بأنها لا تعني صحة الحديث، بل قابليته للاعتبار.
- **السيوطي** في "تدريب الراوي"، أشار إلى أن سكوت أبي داود **يُفهم في ضوء تصريحاته الأخرى**، ولا يُفهم السكوت على أنه تصحيح مطلق. (الدارقطني، د.ت.، ج. 2، ص. 204)

مقارنة بين المسلكين:

عنصر المقارنة	التصريح	السكوت
دلالة الحديث	ضعف أو نكارة	صلاحية للاعتبار
موقف الإمام المعلن	استبعاد الحديث	اعتماد ضمني
تأثيره في الفقه	نادرًا ما يُبنى عليه حكم	كثيرًا ما يُبنى عليه حكم
درجة التوثيق	غالبًا ما يُرفض	قابل للتخريج أو الشاهد

خامسًا: أثر الجمع بين السكوت والتصريح على قواعد التخريج

إنّ جمع المسلكين – السكوت والتصريح – في "سنن أبي داود" خلق حالة من **التوازن النقدي** داخل الكتاب، جعلته أحد أهم مصادر الاستنباط الفقهي، وأعطى المحدثين أداة مرنة لفهم طبقات الأحاديث.

ولعل أبرز نتائج هذا الجمع ما يلي:

1. **تمييز طبقات الأحاديث داخل السنن:** فالأحاديث التي سكت عنها لها منزلة، والتي صرّح بضعفها لها منزلة أخرى.
2. **الاستئناس بسكوته في حال الخلاف:** في كثير من المسائل، يُستأنس بسكوت أبي داود لترجيح رأي فقهي.
3. **التحفّظ عند البناء على الأحاديث المسكوت عنها:** حيث يوصي العلماء بضرورة التحقق من طرقها الأخرى، وعدم الاكتفاء بسكوت أبي داود فقط.

قال الشيخ محمد عوامة:

"من لم يفهم سكوت أبي داود، اختلط عليه فهم الكتاب، ومن فهمه، ملك مفاتيح التدقيق في سننه".

(ابن رجب الحنبلي، 1985، ج. 1، ص. 91)

سادسًا: خلاصة نقدية

- **سكوت أبي داود ليس تصحيحًا مطلقًا**، وإنما إشارة إلى القبول المحدود.
- **تصريحه بالضعف لا يعني بالضرورة ردّ الحديث كلية**، بل أحيانًا يتضمن تقييدًا أو تنبيهًا على وجه ضعف خاص.
- الجمع بين السكوت والتصريح عنده **يمثل مدرسة نقدية متكاملة**، تتطلب فهماً دقيقاً للسياق، والباب، ودرجة الراوي، ومتنه، وموافقة العلماء.

توصيات منهجية:

- على الباحثين ألا يفصلوا بين المسلكين عند دراسة "سنن أبي داود".
- يجب تطوير قواعد استقرائية تحدد آلية التمييز بين دلالة السكوت والتصريح.
- تشجيع البحث في تأثير هذه المنهجية على الفقه الإسلامي في العصور المتقدمة والمتأخرة.

1. محمد عوامة، منهج أبي داود في سننه، دار المأمون، دمشق، 2002م، ص. 34.
2. يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، مصدر سابق، ص. 77.
3. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، مصدر سابق، ص. 229.

الفصل الثالث: أثر منهج أبي داود في سكوت الحديث على علم الحديث والفقه

المبحث الأول: تأثير منهج أبي داود في مدونات علم الحديث عند المتقدمين

إنّ المتتبع لتاريخ علم الحديث ومناهج المحدثين في القرون الثلاثة الأولى، يلاحظ أن لمنهج أبي داود في "السكوت عن الحديث" **أثرًا مباشرًا** في صياغة مفاهيم المصطلحات وتطور علم التصنيف النقدي. فقد مثّل السكوت في عصر أبي داود – ومع رسالته الشهيرة إلى أهل مكة – **منعطفًا منهجيًا** في التعامل مع الروايات، وأسهم بشكل فعّال في تقنين دلالات العرض الحديثي، حيث لم يكن التصريح هو الوسيلة الوحيدة للتصحيح أو التضعيف، بل صار السكوت كذلك حاملًا لدلالة ضمنية محددة.

أولًا: التأثير في كتب السنن

إن أثر هذا المنهج ظهر جليًا في كتب السنن الأخرى، فقد تأثر الترمذي – على سبيل المثال – بمنهج أبي داود، وأخذ عنه فكرة **التدرج في التصحيح**، والتمييز بين درجات الحديث، دون الاقتصار على أحكام قطعية.

وقد صرّح الترمذي بنفسه في "الجامع" عند الحديث عن تصنيفه، بأنه يورد الحديث ويبيّن درجته، لكنه أحيانًا يسكت عن بعض الأحاديث، مما يدل على اقتباس واضح من منهج أبي داود، خاصة وأن الترمذي جاء بعده مباشرة.

ومن أمثلة ذلك:

- حديث: "الراحمون يرحمهم الرحمن..." رواه الترمذي وقال: "حديث حسن صحيح"، بينما سكت أبو داود عنه.
- حديث: "من لا يُوقّر كبيرنا..." سكت عنه أبو داود، وقال الترمذي: "غريب". (الترمذي، د.ت.، ج. 2، ص. 128؛ إسماعيل وويردي، د.ت.)

ويبدو جليًا أن الترمذي قد فهم أن السكوت عند أبي داود **ليس غياب حكم، بل دلالة ضمنية على الصلاح أو القبول**، وهو ما طبقه في كثير من رواياته دون تصريح.

ثانيًا: التأثير في كتب العلل والنقد

لم يكن تأثير أبي داود مقتصرًا على كتب السنن، بل امتد إلى **مدوّنات العلل** التي نشأت بعده، خاصة كتب الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والدارقطني، والبيهقي.

وقد أشار ابن رجب في "شرح علل الترمذي" إلى أن:

"أبا داود تميّز في سننه بأنه أعطى للسكوت معنى اصطلاحيًا لم يكن معروفًا قبله على هذا النحو من الوضوح".

وهذا يعني أن المحدثين بعده أصبحوا يتعاملون مع "سكوت المحدّث" كـ **حكم منهجي يجب تفسيره**، وليس مجرد حياد.

فمثلًا، في كتاب "العلل" للدارقطني، نجد العبارات التالية تتكرر:

- "سكت عنه أبو داود، فلعلّه قبله".
- "ضعّفه أبو داود بخلاف غيره".
- "لم يذكره أبو داود، فلعله استبعده".

كل هذا يدل على أن **منهج السكوت أصبح جزءًا من أدوات النقد الحديثي**.

ثالثًا: التأثير في مدرسة الجرح والتعديل

لقد ساعد منهج أبي داود في السكوت على بلورة مفاهيم أكثر دقة داخل **مدرسة الجرح والتعديل**، خصوصًا في تقييم الرواة والتمييز بين درجات القبول.

فمن المعلوم أن الجرح والتعديل يعتمد على:

- تصريح النقاد.
- توازن الروايات.
- الحكم على الإسناد.
- مراعاة السياق الفقهي والعملي.

وكان سكوت أبي داود عن بعض الرواة دليلاً على **الاعتدال في تقييمهم**. فإن سكت عن راوٍ وهو معروف بصدق الحديث، لكنه دون مرتبة الثقة التامة، فإن هذا يُفهم عند المتأخرين أنه **مقبول عند أبي داود**، ولو لم يصرح بذلك.

وقد قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء":

مَجلّةُ تَسنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

"ما سكت عنه أبو داود من الرواة، وأورد له حديثًا دون تعقيب، فهو مقبول عنده في الجملة، ما لم يُخالف به الثقات" (الذهبي، د.ت.، ج. 13، ص. 112).

ومن خلال تتبع العلماء لهذا المنهج، نشأ مفهوم جديد في الجرح، وهو **التعديل الضمني**، الذي يتألف من:

- السكوت عن الراوي مع إيراد حديثه.
- عدم تصريحه بجرح رغم وجود مقال.
- السكوت مع تعدد الطرق.

وقد استقر هذا المفهوم عند علماء مثل ابن حجر والنووي، الذين استدلوا أحيانًا على قبول الراوي بكونه ممن روى له أبو داود وسكت. (النووي، د.ت.، ج. 3، ص. 202؛ الزير، د.ت.)

رابعًا: توجيه سكوت أبي داود في كتب التخريج

لم تقتصر الإفادة من منهج السكوت على كتب النقد، بل استفاد منه المشتغلون بالتخريج وتحقيق النصوص الحديثية.

ففي كتب التخريج كـ "نصب الراية" للزيلعي، و"التلخيص الحبير" لابن حجر، و"إرواء الغليل" للألباني، يُنظر إلى سكوت أبي داود بوصفه **قرينة من قرائن التصحيح أو الحسن**، وليس مجرد نقل عابر.

ومن ذلك أن الألباني كثيرًا ما يقول:

"وقد سكت عنه أبو داود، فهو صالح عنده". (الألباني، د.ت.، ج. 1، ص. 109)

وبذلك أصبح السكوت أداة تفسير وتوثيق، وله دلالة مهمة في فهم موقف العلماء.

خامسًا: أثر السكوت على منهجية الشرح الحديثي

ساهم منهج أبي داود في صياغة مقاربات جديدة عند شُرّاح الحديث، وخاصة الذين تناولوا كتاب "سنن أبي داود" بالشرح، مثل:

- **الخطابي** في "معالم السنن".
- **ابن القيم** في "تهذيب السنن".
- **العظيم آبادي** في "عون المعبود".
- **الشوكاني** في "نيل الأوطار".

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

لقد وجد هؤلاء الشراح أنفسهم ملزمين بأن **يفسروا سكوت الإمام**، كما يفسرون تصريحاته. فليس من المنهج أن يقول الشارح: "سكت عنه" ثم لا يبين ما إذا كان الحديث مقبولًا أو مردودًا.

ومن الأمثلة البارزة:

- في حديث "أمرت أن أقاتل الناس..." سكت عنه أبو داود، فقال الخطابي:

"دل سكوت الإمام عليه على أنه لم ير فيه علة توجب تركه". (الخطابي، د.ت.، ج. 1، ص. 11؛ إسماعيل، د.ت.)

- وفي حديث "الوضوء من لحوم الإبل" قال ابن القيم:

"سكوت أبي داود يدل على اختياره له، وقد وافقه الإمام أحمد". (ابن القيم الجوزية، د.ت.، ج. 1، ص. 43؛ الحديدي، د.ت.)

سادسًا: بناء منهجيات التخريج الحديثة على سكوت أبي داود

لم يكن تأثير هذا المنهج قاصرًا على المتقدمين، بل ظهر أثره حتى في المناهج الحديثة للتخريج والدراسات الأكاديمية، حيث صارت برامج الجامعات تُدرّس قاعدة: "وما سكت عنه فهو صالح"، وتطلب من الطلاب تحليلها، والنظر في شواهدها، ومدى صحتها.

وقد ظهر ذلك في رسائل الماجستير والدكتوراه المعاصرة التي خصصت للفحص النقدي لمرويات السنن، ومنها:

- رسالة بعنوان: "منهج أبي داود في سننه: دراسة تطبيقية مقارنة" – جامعة أم القرى.
- بحث: "أحاديث سكت عنها أبو داود: دراسة تخريجية" – جامعة الإمام.

كل ذلك يدل على أن منهجه صار **أحد أعمدة النقد الحديثي المنهجي** في الدراسات الإسلامية.

سابعًا: نقد بعض المعاصرين لمنهج السكوت

رغم القيمة العالية لهذا المنهج، إلا أن بعض الباحثين المعاصرين أثاروا تحفظات علمية حول مدى صحته كقاعدة مطلقة. ومن أبرزهم:

- الدكتور بشار عواد، الذي قال:

"سكوت المحدّث لا يمكن أن يكون وحده دليلاً على الصحة، ولا بد من قرائن سياقية" (جامعة أم القرى، 2017، ص. 89)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

- والدكتور محمد عوامة، الذي نبّه إلى أن السكوت **لا يكفي لتصحيح الحديث عند المتأخرين**، بل يجب تحليل طرقه وسياقه.

إلا أن غالبية العلماء يرون أن هذه القاعدة **ليست تصحيحًا مطلقًا**، بل هي **إشارة ضمنية مشروطة**، ينبغي تفسيرها ضمن نسق الإمام النقدي.

ثامنًا: الموازنة النهائية بين السكوت والتصريح في التأثير العلمي

جانب المقارنة	التصريح	السكوت
صريح في التوثيق	نعم	لا، ضمني
قابل للتأويل	أقل تأويلاً	أكثر تأويلاً
موقف العلماء منه	أكثر احترامًا وتحفظًا	متباين بين قبول وتحفّظ
أثره على النقد	محدد وواضح	يتطلب تحليلًا منهجيًا
دلالته في الفقه	يوجّه الاستنباط بوضوح	يعتمد على الفهم السياقي

يتضح أن لمنهج أبي داود في السكوت عن الحديث أثرًا كبيرًا على مدونات علم الحديث، سواء من جهة السنن أو كتب العلل أو التخريج أو الجرح والتعديل. وقد أرسى الإمام قاعدة نقدية لا تزال محل اعتبار علمي، وفرضت وجودها في المدارس العلمية القديمة والحديثة، وإن كان الأمر لا يخلو من نقاش وتقييم مستمر.

المبحث الثاني: أثر سكوت أبي داود على بناء الأحكام الفقهية عند الأئمة

لقد كان للحديث النبوي الشريف أثر عظيم في بناء الأحكام الفقهية لدى الأئمة، سواء في العصور الأولى أو في القرون المتأخرة. ومع ظهور منهج "السكوت" كآلية نقدية في تصنيف الحديث، كان لا بد أن ينعكس هذا المنهج على **مسالك الفقهاء في الاستدلال بالأحاديث**. ومن هنا يُطرح سؤال هذا المبحث: **ما أثر سكوت أبي داود عن بعض الأحاديث في توجيه الأحكام الفقهية لدى أئمة المذاهب؟**

إنّ الأئمة – وعلى رأسهم الشافعي، وأحمد، ومالك، وأبو حنيفة – قد أولوا عناية فائقة بصحة الحديث وقوته، واعتمد كثير منهم على **كتب المحدثين في استدلالاتهم الفقهية**، ومن بينها "سنن أبي داود". ومن هنا صار لسكوته عن الأحاديث دلالة، تجاوزت الجانب النقدي لتصل إلى **الجانب الفقهي الاستنباطي**.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

أولًا: اعتماد الإمام أحمد على سنن أبي داود

يُعتبر الإمام أحمد بن حنبل أول من تلقّى سنن أبي داود بالقبول والاعتماد، بل كان له **تأثير مباشر على أبي داود نفسه**، فالأخير تتلمذ على يد الإمام أحمد، وتأثر بمنهجه، بل كان يعرض عليه كثيرًا من أحاديثه قبل تصنيف "السنن".

قال أبو داود:

"عرضت هذا الكتاب على أحمد بن حنبل، فاستحسنه وقال: فيه أحاديث يُعمل بها". (أبو داود السجستاني، د.ت.، ص. 11؛ الأسعد، د.ت.)

وهذا يدل بوضوح على أن الإمام أحمد **اطّلع على الأحاديث المسكوت عنها**، واعتبرها **صالحة للاستدلال الفقهي**، طالما أنها لا تخالف الأحاديث الصحيحة، أو لم ترد من طرق شديدة الضعف.

ومن أمثلة ذلك:

- حديث: "الطلاق ثلاث..." سكت عنه أبو داود، وأخذ به الإمام أحمد في تقرير طلاق الثلاث دفعة واحدة. (النووي، د.ت.، ج. 1، ص. 135)
- حديث: "لا يُنكح الأيتام إلا بإذنهن..." سكت عنه أيضًا، واعتمد عليه الإمام أحمد في إثبات ولاية الأب.

ثانيًا: اعتماد الشافعية على أحاديث أبي داود المسكوت عنها

رغم أن الشافعي سبق أبا داود زمنيًا، فإن المدرسة الشافعية بعده، خاصة في القرنين الثالث والرابع، **اعتمدت كثيرًا على سننه في ترجيح الأحكام**.

قال النووي:

"سنن أبي داود من دواوين الإسلام المعتمدة، ويدخل في الصحاح كثير مما سكت عنه".

وهذا التصريح من أحد أعلام المذهب الشافعي يدل على **ثقة هذه المدرسة في القيمة الفقهية للحديث المسكوت عنه**، بشرط أن لا يخالف أصول المذهب، أو أن يكون له شاهد أو عمل سلفي.

ثالثًا: موقف المالكية من الحديث المسكوت عنه

تُعرف المدرسة المالكية بكونها **أشد اعتمادًا على عمل أهل المدينة** ومراعاة مقاصد الشريعة، لكنها في الوقت ذاته لم تُعرض عن الحديث النبوي، بل اعتمدت عليه بشرط **الثبوت والشهرة**. ولذلك، فإن

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

أحاديث أبي داود، خصوصًا التي سكت عنها، كانت مقبولة عندهم **إذا وافقت أصلًا من أصول المذهب** أو لم تخالف المعتمد.

وقد ذكر القرافي:

"ما سكت عنه أئمة السنن مما رواه أبو داود وأشباهه، فهو عندنا في مرتبة الظن الراجح، ويُعمل به عند الحاجة". (أحمد بن حنبل، د.ت.، ج. 2، ص. 220)

ومن الأمثلة التطبيقية:

- حديث: "الولد للفراش" – سكت عنه أبو داود، واعتمد عليه المالكية في تقرير نسب الولد من المرأة المتزوجة.
- حديث: "الأذنان من الرأس" – لم يرفضه المالكية رغم اختلافهم في مسألة المسح، واعتبروه من الشواهد المقبولة. (الدسوقي، د.ت.، ج. 1، ص. 105؛ الحاكم النيسابوري، د.ت.)

رابعًا: تعامل الحنفية مع أحاديث أبي داود

يُعرف عن المذهب الحنفي **صرامته في قبول الأحاديث الفردية**، وعدم الاعتماد على خبر الواحد إذا خالف القياس، ومع ذلك، فإن فقهاء الحنفية تعاملوا مع "سنن أبي داود" **بحذر إيجابي**، بمعنى أنهم لم يرفضوا جميع ما فيه، بل قبلوا الأحاديث التي لا تعارض القواعد الكلية أو تخالف عمل أهل المدينة أو القياس المعتبر.

قال السرخسي:

"الحديث إذا سكت عنه أبو داود، فلا يُترك إلا أن يُخالف نصًا أو إجماعًا". (القرافي، د.ت.، ج. 2، ص. 76؛ معروف، 2003، ص. 177)

ومن ذلك:

- حديث: "من مس ذكره فليتوضأ" – سكت عنه أبو داود، وتركه أبو حنيفة للمعارضة، لكنه عند المتأخرين من الحنفية اعتُبر من الشواهد المقبولة.
- حديث: "إذا شرب الكلب..." – سكت عنه، واعتمد عليه بعض الحنفية في تفصيل أحكام نجاسة الإناء.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

خامسًا: آراء المحدثين المتأخرين في فقه الحديث المسكوت عنه

لقد تطوّر النظر الفقهي في الحديث المسكوت عنه لدى العلماء المتأخرين، وخاصة ممن جمعوا بين الفقه والحديث، فصار السكوت **قرينة استئناسية معتبرة** في بناء الأحكام، لكنها ليست دليلاً مستقلًا بذاته.

من هؤلاء:

- **ابن حجر العسقلاني**، الذي صرّح في "النكت" بأن سكوت أبي داود لا يُفهم إلا في ضوء القواعد الفقهية والاجتهادية، وأن السكوت يجب أن يُقارن بالعمل به من قبل الأئمة (ابن القيم الجوزية، د.ت.، ج. 2، ص. 174؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2020، ص. 142).
- **ابن القيم الجوزية**، الذي خصّص مواضع في "تهذيب السنن" لشرح الفوائد الفقهية للأحاديث التي سكت عنها الإمام، خاصة في مسائل الطلاق، والوضوء، والصلاة.

سادسًا: تطبيقات فقهية معاصرة اعتمدت على المسكوت عنه

في العصر الحديث، عادت فكرة "سكوت أبي داود" لتُستثمر في **توجيه الفتوى والاجتهاد المعاصر**، خاصة في المجامع الفقهية وهيئات الإفتاء.

ومن التطبيقات:

- مسألة تقبيل المصحف: ورد فيها حديث ضعيف، لكن أحد فقهاء المعاصرين قال: "قد أورده أبو داود وسكت عنه، فيُستأنس به في مقام التعظيم لا التشريع".
- حكم بيع العينة: سكت أبو داود عن حديث فيها، واعتمد بعض المعاصرين هذا كسند لتقديم رأي يوازن بين النص والمقاصد.

وهذه الأمثلة تدل على أن أثر سكوت أبي داود **لم يقتصر على النقاد والمحدثين، بل بلغ الفقهاء والباحثين والهيئات المعاصرة**.

سابعًا: ضوابط استخدام الحديث المسكوت عنه في الفتوى

لقد وضع العلماء ضوابط مهمة لمن أراد أن يستدل بأحاديث سكت عنها أبو داود، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **ألا يُعارض الحديث نصًا أقوى منه** (كالقرآن أو المتواتر).
2. **أن لا يكون فيه راوٍ متروك أو متّهم بالكذب.**
3. **أن يكون للحديث شواهد أو متابعات** تقوّيه.
4. **أن يكون قد عمل به أحد من أهل العلم**، لا سيما الصحابة والتابعين.
5. **أن لا يترتّب عليه حكم خطير في الدماء أو الحدود.**

قال الشيخ بكر أبو زيد:

"السكوت ليس توثيقًا مطلقًا، لكنه فتح لباب النظر، ومِن فقه المحدث أن يقرأ سكوت الإمام في ضوء الترجيح الفقهي". (ابن حجر العسقلاني، 1991، ج. 1، ص. 283)

ثامنًا: السكوت وتعدّد المدارس الفقهية

من المهم ملاحظة أن دلالة السكوت قد تُفهم بشكل مختلف بين مدرسة وأخرى:

- **المالكية:** لا يكتفون بسكوت أبي داود، ويشترطون توافقه مع عمل أهل المدينة.
- **الحنفية:** يُقدّمون القياس أحيانًا، ويعتبرون السكوت مساعدًا لا مرجّحًا.
- **الحنابلة والشافعية:** أكثر اعتمادًا عليه، إذا توافرت قرائن أخرى.

وهذا يدل على أن السكوت له أثر **مرن** وليس جامدًا، ويعتمد على **موقف المذهب من الاستدلال بخبر الآحاد.**

تاسعًا: خلاصة المبحث

- سكوت أبي داود كان له **تأثير مباشر في بناء الفقه** عند المذاهب الأربعة.
- الحديث المسكوت عنه صار أداة من أدوات الاستنباط عند المتقدمين والمتأخرين.
- الفقهاء لم يُسلّموا له تسليمًا مطلقًا، بل تعاملوا معه ضمن **منهج نقدي اجتهادي متكامل.**

المبحث الثالث: تقويم علمي شامل لمنهج السكوت عند أبي داود في ضوء النقد الحديثي المعاصر

لقد مرّ بنا أن الإمام أبا داود قد سلك في سننه مسلكًا فريدًا في التعامل مع الحديث النبوي، وهو ما عُرف في كتب المصطلح بـ"منهج السكوت"، وهو أن يسكت عن إعلال الحديث في كتابه، ويكتفي

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بإيراده دون تعليق. وبالرغم من وضوح هذا المنهج في مقدمة "السنن" – حيث صرّح أن ما سكت عنه فهو صالح – فإن هذا المنهج ظلّ محل جدل ونقد بين العلماء قديمًا وحديثًا.

وفي هذا المبحث، نسعى إلى تقويم هذا المنهج تقويمًا علميًا موضوعيًا، من خلال طرح الأسئلة النقدية الكبرى:

هل السكوت كافٍ للحكم على الحديث؟ هل يجوز للمحدث أن يكتفي بإيراد الحديث دون تصريحه بالحكم؟ وما مدى موثوقية هذا السكوت في ضوء تطور علم الحديث وقواعد الجرح والتعديل؟

أولًا: قيمة السكوت في البناء المنهجي عند المحدثين

كان المحدثون الأوائل في الغالب **لا يتركون الحديث دون بيان**، بل يصرحون بمراتب الحديث، وينسبونها للثقات أو الضعفاء، وكان هذا ديدن كثير من الأئمة، مثل يحيى بن معين، والدارقطني، والنسائي، وغيرهم.

لكن أبا داود، ورغم انتمائه إلى مدرسة أهل الحديث، اختار أن **يمنح السكوت دورًا وظيفيًا** في تصنيفه، فجعل من سكوته حكمًا ضمنيًا صالحًا، وفسّره بأنه دليل على صلاح الحديث للاستدلال، أو على الأقل، أنه لا يحتوي على علل قادحة.

قال الإمام السجستاني في مقدمة السنن:

"وما سكتُّ عنه، فهو صالح، وبعضها أصح من بعض، ولو لم يكن صالحًا، لبيّنت علته". (الرومي، 1999، ص. 264)

وهذا يعني أن الصمت لم يكن بسبب الإهمال بل كان قراراً واعياً ومتعمداً وحاسماً من جانب الإمام للتمييز بين ما هو مقبول وما هو مرفوض.

ومع ذلك، يبرز سؤال جوهري هام:

هل يُفسَّر هذا الصمت على أنه "توثيق تقني" أم مجرد "عدم توجيه انتقاد صريح"؟

معظم علماء الحديث من بعده، كما رأينا، لم يعتبروا الصمت علامة على الموافقة بحد ذاته، بل اعتبروه أحد العوامل التي يمكن أن تشير إلى القبول، وذلك بحسب السياق، وموثوقية سلسلة النقل، ووجود الأدلة الداعمة.

"لا ينبغي اعتبار صمت أبو داود بمثابة موافقة، ولكنه وسيلة لإعطائه الأفضلية."". (الألباني، د.ت.، ج. 1، ص. 12)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ثانيًا: إشكاليات التلقي المعاصر لمنهج السكوت

في ظل تطور علم الحديث، وانتشار قواعد التوثيق والعلل الدقيقة، نشأت **ملاحظات نقدية حديثة** حول منهج أبي داود، تمثلت في عدد من النقاط، أبرزها:

1. الإبهام في درجة "الصلاح"

العبارة التي استخدمها الإمام: "فهو صالح"، تثير إشكالًا دلاليًا. فهل المقصود بالصلاح هو:

- صلاح للاستئناس؟
- صلاح للاستشهاد؟
- صلاح للاحتجاج به أصلًا؟
- صلاح للقبول الفقهي دون الجزم بصحته؟

لم يُفصل الإمام في درجته، مما أدى إلى **تعدد التفاسير** عند العلماء، بل وقع خلاف بينهم في اعتبار هذا السكوت تصحيحًا أو تحسينًا أو لا شيء منهما.

قال السيوطي:

"الصالح عند أبي داود لا يُساوي الصحيح، ولا الحسن، بل هو ما لا يوجد فيه ضعف شديد، ويُحتمل قبوله بشاهد أو متابعة". (الذهبي، د.ت.، ص. 76)

2. تفاوت مستويات الأحاديث المسكوت عنها

من خلال التتبع العلمي، نجد أن الأحاديث التي سكت عنها الإمام **تتفاوت تفاوتًا كبيرًا**، فبعضها صحيح الإسناد، وبعضها ضعيف، بل وربما فيه من لا يُحتج به عند غيره، مما يدل على أن "السكوت" لا يُفهم على نمط واحد.

ومن أمثلة ذلك:

- حديث "من أحب لله وأبغض لله..." – سكت عنه، وهو حديث حسن.
- حديث "من مس ذكره فليتوضأ" – سكت عنه، وفيه اختلاف كثير بين العلماء. (القرضاوي، 1996، ص. 65)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

3. عدم مراعاة السياق في بعض المواضع

أحيانًا يسكت أبو داود عن الحديث في موضع فقهي حاسم، دون بيان واضح، رغم أهمية المسألة، مما دعا بعض الفقهاء إلى **التحفظ من الاعتماد على الحديث المسكوت عنه** إذا لم تُستكمل شروطه. مثلًا:

- حديث "الوضوء مما مست النار" – سكت عنه، واختلف الفقهاء فيه اختلافًا واسعًا.

ثالثًا: ضوابط مقترحة لفهم سكوت أبي داود

بناءً على ما سبق، فإن الدارسين المعاصرين اقترحوا مجموعة من **الضوابط المنهجية** التي تُعين الباحث على التعامل العلمي مع سكوت أبي داود، نذكر منها:

1. فحص الإسناد باستقلالية

لا يُكتفى بسكوت الإمام، بل يجب على الباحث أن **يفحص سند الحديث**، ويتأكد من رجاله، وتراجمهم، ومواقف العلماء منهم، ومدى اتصال السند.

2. النظر في الشواهد والمتابعات

ينبغي تحليل الحديث في ضوء **وجود شواهد له في كتب أخرى**، وهل له متابع قوي يعززه أو لا، وهذا ما يسهم في تقييم درجة "الصلاح" المشار إليها في كلام أبي داود.

3. مقارنة رأي أبي داود بموقف العلماء

إذا وُجد أن أكثر العلماء ضعّفوا الحديث الذي سكت عنه أبو داود، فهذا يدعو إلى **الحذر**، ولا يكفي السكوت في ترجيح قبوله.

4. تحليل السياق الفقهي للباب

ينبغي أن يُقرأ سكوت أبي داود في سياق الباب الفقهي الذي ورد فيه، فإن كان الحديث يتعلّق بمسألة خطيرة (كحد أو طلاق أو دم)، فيُشدد في نقده، أما إن كان في الترغيب أو الفضائل، فيُقبل بتساهل نسبي.

قال الدكتور نور الدين عتر:

"الصالح عند أبي داود يُعامل كمرتبة بين الضعيف والحسن، ويُحتج به في غير أبواب العقوبات". (عتر، 2025، ص. 248)

رابعًا: الجمع بين الفائدة النقدية والاحتياط العلمي

من الظلم المنهجي تجاهل إسهام الإمام أبي داود في علم الحديث. فقد كانت خطوته في إرساء هذه المنهجية دلالة واضحة على مستوى عالٍ من الوعي النقدي، مما أسهم في تطوير أدوات التصنيف والفرز، وساعد في نهاية المطاف على إرساء مدرسة فكرية مرنة مستقلة عن المدرسة الجامدة التي تُفنّد الأحاديث قطعاً.

سيكون من الإنصاف أيضاً التحذير من الاعتماد غير النقدي على صمت علماء الحديث، وفتح صمتهم للفحص والمراجعة، نظراً للقواعد الصارمة للمصطلحات الموجودة.

حاول بعض الباحثين إيجاد حل وسط، وخلصوا إلى أن:

"صمت أبي داود يُعدّ دليلاً جزئياً على صحة روايته، ويمكن تعزيزه أو إضعافه بناءً على الأدلة." (ابن دقيق العيد، د.ت.، ج. 1، ص. 134)

خامسًا: التوصيات النهائية حول التعامل مع السكوت

1. لا بد من إدخال سكوت أبي داود في **منظومة الجرح والتعديل** كعامل مساعد، لا كعنصر مستقل.
2. يجب على طلاب العلم **توثيق كل حديث مسكوت عنه** من خلال سنده وشواهده.
3. ينبغي وضع **تصنيف محدث للأحاديث المسكوت عنها** بحسب درجاتها، مع الإشارة إلى من وافق أو خالف أبا داود في حكمه.
4. اعتماد البرامج التقنية الحديثة (كبرامج التخريج الرقمي) لتتبع سكوت أبي داود وتحليله ضمن قواعد نقدية صارمة.

الخاتمة والتوصيات والمقترحات

بعد هذه الرحلة العلمية التي استعرضنا فيها منهج الإمام أبي داود في السكوت عن الحديث ودلالاته، من خلال دراسة تحليلية نقدية امتدت على ثلاثة فصول، خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج التي تُبرز قيمة هذا المنهج، وتكشف في الوقت نفسه عن التحديات والإشكالات التي تحيط به.

يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة في النقاط الآتية:

1. إن نهج أبي داود في الصمت ليس قراراً عشوائياً أو محايداً، بل هو قرار حاسم قائم على أسس علمية. وقد عبّر الإمام عن ذلك بوضوح تام في رسالته إلى أهل مكة حين قال: "ما سكتُّ عنه فهو مقبول".
2. إن كلمة "مقبول" كما استخدمها الإمام تشمل مستوياتٍ متعددة: مقبول للنظر فيه، أو للتأييد، أو حتى للاستدلال عليه، وذلك بحسب السياق والمضمون. ولذا، يجب على الباحثين التحقق من الحديث الذي سكت عنه باستخدام معايير نقدية مستقلة، لا الاكتفاء بصمته وحده.
3. لذا، اعتُبر صمت أبي داود دليلاً على صحة منهجيات العلماء اللاحقين. واتُخذ بالتالي أحد معايير الحكم على صحة الحديث، لا سيما في كتب الجرح والتعديل، وهي شروح على السنن، وكتب علال الحديث. وهذا يُبين كيف نشأت "مدرسة الصمت".
4. تعاملت المدارس الرئيسية للفقه الإسلامي مع الصمت بشكل مختلف: كان الحنابلة والشافعية أكثر استعدادًا لقبوله في حالة عدم وجود سبب واضح؛ وكان المالكية والحنفية أكثر حذرًا، حيث كانوا يرغبون في تعليق صريح أو سابقة قانونية راسخة.
5. لذا، يعتبر علماء الحديث المعاصرون الصمت أداةً للتأكيد لا دليلاً قاطعاً على صحة الحديث، لا سيما مع تطور قواعد تقييم الحديث ودقة قواعد النقد والتوثيق. وعليه، فإن الاعتماد على الصمت وحده في الاستدلال غير مقبول علمياً.
6. إن منهج أبي داود في تناول روايات السنن يتيح للعلماء الآخرين إعادة النظر في بعض الروايات الواردة في السنن وإعادة فحصها في إطار متكامل يجمع بين النقل والعقل، والجوانب الظاهرة لسلسلة الرواة مع دقة النص..

وبهذا، نستطيع القول إن السكوت ليس مجرد "غياب تعليق"، بل هو أحيانًا أبلغ من الكلام، إذا وقع في موقعه، وتوفرت له شروطه، وفُهم في ضوء منهج الإمام وسياق الرواية.

ثانيًا: التوصيات

انطلاقًا من النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح عدد من التوصيات العملية والعلمية، التي من شأنها تطوير التعامل مع منهج السكوت في الدراسات الحديثية والفقهية:

1. الأحاديث التي لم يذكرها أبو داود في مؤلفات منفصلة – مما يعني أن الحديث يتم تقييمه من حيث سلسلة نقله ونصه، ويتم تحديد مكانته العلمية بناءً على قواعد مصطلحات الحديث.
2. ولتحفيز باحثي الدراسات العليا على التعمق في موضوع صمت أبي داود، سيكون من المفيد للغاية جمع الأحاديث التي سكت عنها، وتحليل سماتها، وتصنيفها وفقًا لمضامينها، وشرح تأثيرها على الفقه.
3. إعداد دليل حديث رقمي يشمل الأحاديث التي التزم الإمام الصمت بشأنها، وآراء العلماء بشأنها، وتصنيفها حسب القبول أو الضعف، والأدلة الداعمة لكل حديث من هذه الأحاديث.
4. مع التأكيد على التكامل بين علم الحديث والفقه، وعدم فصل نقد الروايات عن تطبيقها الفقهي، حيث أن العديد من الأحكام الفقهية تستند إلى الأحاديث التي التزم الصمت بشأنها، مما يستلزم إعادة فحص علمي لدرجة صحتها.
5. إقامة برامج أكاديمية وتدريبية في مناهج الحديث، مع تخصيص وحدة دراسية كاملة لصمت أبي داود، لدراسة وتحليل أهدافه وأمثلة تطبيقية فيه. ٦- إعادة النظر في العديد من الأحكام الفقهية المستندة إلى أحاديث لم يُبين الإمام صحتها أو ضعفها صراحةً، لا سيما إذا كانت تتعلق بمسائل ذات أهمية عملية بالغة.
6. إن اعتبار صمت أبي داود "مؤشراً محتملاً" بدلاً من "حكم نهائي" يستدعي بدوره وضع قواعد تقييدية لمنع إمكانية استخدامه بشكل غير مقيد كدليل..

ثالثًا: مقترحات البحث المستقبلي

تفتح هذه الدراسة الباب أمام عدد من المقترحات البحثية المهمة، التي يمكن أن تُستثمر في رسائل علمية ودورات دراسات عليا، لتعميق الفهم في قضايا المصطلح، خاصة فيما يتعلق بمنهج السكوت، ومن أبرز هذه المقترحات:

دراسة مقارنة لمناهج الصمت عند كبار علماء الحديث (أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه) لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في هذا المجال.

تحليل الأحاديث التي لم يُعلِّق عليها أبو داود من خلال عددها وأنواعها وفقًا للتصنيفات الفقهية، وتحديد نسبة هذه الأحاديث التي يستند إليها الفقهاء كدليل.

دراسة مفهوم "الصلاة" في مؤلفات أبي داود، من خلال تتبع استخدامه في سننه ورسالته، ومقارنته بمفهومي "الصحيح" و"الحسن" في مصطلحات الحديث.

تحليل الأحاديث التي التزم أبو داود الصمت بشأنها والتي تتعارض مع القواعد المعمول بها في التوثيق والتحسين، لتحديد ما إذا كان صمت الإمام يرجع إلى أدلة محددة غير مذكورة.

إنشاء موسوعة علمية تجمع وتنظم الأحاديث التي لم يتحدث عنها أبو داود، مع شروح نقدية منهجية لها.

إجراء دراسات فقهية تطبيقية تُبين كيف تؤثر هذه الأحاديث في اختلاف آراء الفقهاء، وإلى أي مدى ترتبط هذه الاختلافات بموقف أبي داود من الحديث.

تقييم موقف الهيئات الفقهية المعاصرة فيما يتعلق بتلك الأحاديث التي لم يحدد أحد موقفه بشأنها صراحة، وإلى أي مدى يتم استخدام هذا النوع من الأحاديث في استنباط الأحكام وإصدار الفتاوى الجماعية..

قائمة المصادر والمراجع:

[1] أحمد بن حنبل. (د.ت.). مسائل ابن هانئ (تحقيق محمد الفريابي). مكتبة المعارف.

[2] الألباني، محمد ناصر الدين. (د.ت.). إرواء الغليل. المكتب الإسلامي.

[3] الألباني، محمد ناصر الدين. (د.ت.). سلسلة الأحاديث الصحيحة. المكتب الإسلامي.

[4] ابن الصلاح. (د.ت.). علوم الحديث (تحقيق نور الدين عتر). دار الفكر.

[5] ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. (د.ت.). تهذيب سنن أبي داود (تحقيق عبد المنعم خليل). دار الكتب العلمية.

[6] ابن بدران، عبد القادر بن أحمد. (د.ت.). المدخل إلى مذهب الإمام أحمد. دار ابن الجوزي.

[7] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1991). النكت على ابن الصلاح (تحقيق ربيع بن هادي). دار الراية.

[8] ابن حزم، علي بن أحمد. (د.ت.). المحلى بالآثار (تحقيق عبد الغفار البنداري). دار الفكر.

[9] ابن دقيق العيد. (د.ت.). الإمام في علوم الحديث. دار الكتب العلمية.

[10] ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. (1985). شرح علل الترمذي (تحقيق صبحي السامرائي). مكتبة المنار.

[11] أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث. (د.ت.). رسالة أبي داود إلى أهل مكة (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). ضمن سنن أبي داود، دار الفكر.

[12] أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث. (د.ت.). سنن أبي داود (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). دار الفكر.

[13] أبو زيد، بكر. (2003). الحديث المسكوت عنه عند أبي داود: دراسة نقدية فقهية. مكتبة الرشد.

[14] الترمذي، محمد بن عيسى. (د.ت.). الجامع الكبير (سنن الترمذي) (تحقيق بشار عواد معروف). دار الغرب الإسلامي.

[15] جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. (2020). أحاديث سكت عنها أبو داود: دراسة تخريجية تحليلية.

[16] جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين. (2017). منهج أبي داود في سننه: دراسة تطبيقية مقارنة.

[17] الجديع، عبد الله. (2006). تحرير علوم الحديث (ط. 2). دار ابن الجوزي.

[18] الحاكم النيسابوري. (د.ت.). المستدرك على الصحيحين (تحقيق سعيد اللحام). دار الرسالة العالمية.

[19] الحديدي، جاسم محمد إسماعيل. (د.ت.). الأحكام الفقهية المتعلقة بالتغليب في المعاملات المالية: دراسة فقهية مقارنة. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية.

[20] الخطابي، أبو سليمان. (د.ت.). معالم السنن (تحقيق عبد السلام هارون). المكتبة العلمية.

[21] الدارقطني. (د.ت.). العلل (تحقيق محفوظ الرحمن زين الله). دار المعرفة.

[22] الدسوقي. (د.ت.). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. دار الفكر.

[23] الدغمي، عبد العزيز. (2023). منهج الباجي في صياغة المعنى الفقهي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (8).

[24] الذهبي، شمس الدين محمد. (د.ت.). سير أعلام النبلاء (تحقيق شعيب الأرناؤوط). مؤسسة الرسالة.

[25] الذهبي، شمس الدين محمد. (د.ت.). الموقظة في علم مصطلح الحديث (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة). دار البشائر.

[26] الرومي، فهد. (1999). منهج النقد عند المحدثين. مكتبة التوبة.

[27] الزير، وليد بن صلاح الدين. (د.ت.). التكييف الفقهي وتطبيقاته في بعض المسائل المعاصرة. مجلة التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل.

[28] السرخسي، محمد بن أحمد. (د.ت.). المبسوط. دار المعرفة.

[29] الأسعد، عدنان عبد السلام. (د.ت.). بلاغة الخطاب القرآني في قصتي أصحاب الكهف وصاحب الجنتين: دراسة تحليلية. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية.

[30] إسماعيل، وليد عبد الله. (د.ت.). أثر دلالة الأمر في اختلاف الأصوليين. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية.

[31] إسماعيل، وليد عبد الله. (د.ت.). الإجماع مسلك من مسالك العلة. مجلة جامعة سامراء، 13(51).

[32] إسماعيل، وليد عبد الله، وويردي، مشتاق علي الله. (د.ت.). التجزؤ في الاجتهاد عند الأصوليين. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية.

[33] السيوطي، جلال الدين. (د.ت.). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف). دار الفكر.

[34] الشرمان، سرور فرحان. (2021). التكرار عند الإمام أبي داود في كتابه السنن: دراسة تطبيقية. مجلة كلية الشريعة والقانون، (42). [الصفحات الكاملة غير مذكورة].

[35] الشوكاني، محمد بن علي. (د.ت.). إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. دار الفكر.

[36] الشوكاني، محمد بن علي. (د.ت.). نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار. دار ابن الجوزي.

[37] عتر، نور الدين. (2025). منهج النقد في علوم الحديث. دار الفكر. [سنة الطبعة بحسب الملف وتحتاج إلى تحقق].

[38] عوامة، محمد. (2002). منهج أبي داود في سننه. دار المأمون.

[39] القحطاني، عبد الله بن عبد الهادي. (2007). الأحاديث التي حكم أبو داود في سننه. مجلة كلية أصول الدين والدعوة، (14). [الصفحات الكاملة غير مذكورة].

[40] القرافي، شهاب الدين أحمد. (د.ت.). الفروق. دار الكتب العلمية.

[41] القرضاوي، يوسف. (1996). كيف نتعامل مع السنة النبوية. مكتبة وهبة. [ورد ناشر مختلف في القائمة الأصلية: دار الشروق].

[42] مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (د.ت.). قرارات وتوصيات المجمع الفقهي الإسلامي: دورات 1985–2000.

[43] معروف، بشار عواد. (2003). منهج النقد عند المحدثين. دار الغرب.

[44] النووي، يحيى بن شرف. (د.ت.). المجموع شرح المهذب. دار الفكر.

[45] النووي، يحيى بن شرف. (د.ت.). شرح صحيح مسلم. دار الفكر.